

التخطيط التنموي الاقليمي في العراق - الواقع والمعالجات

أ.م.د. سوسن كريم الجبوري

الباحثة حنين أمير مهدي

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

المقدمة:

تسعى مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة منها أم النامية الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة على الرغم من زيادة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فيها ولا سيما الفقر والبطالة والهجرة وتردي الواقع الصناعي المحلي فيها ، فضلاً عن ارتفاع نسب المديونية لهذه الدول ، وما تسببه هذه المشكلات من تزايد واتساع فجوة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ،ومن ثم فإن التخطيط الاقتصادي للتغلب على هذه المشكلات لا يتطلب نمواً اقتصادياً مرتفعاً فحسب ، وإنما إيجاد نوع من أنواع التخطيط التنموي الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار أبعاد عملية التنمية بصورة كلية وعلى رأسها الأبعاد المكانية لها، لذا كان من الضروري بناء على ما تقدم من ضرورات للتخطيط التنموي الشامل بأنه لا بد من القيام بإجراءات لتقليص فجوة التنمية تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق اسس العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل لعوائد النمو والتنمية الاقتصادية ،ويطلق على مثل هذه الإجراءات بتحقيق التوازن بين أجزاء وأقاليم البلد من خلال ما يسمى بـ " التخطيط التنموي الإقليمي " ، الذي هو جزء من التخطيط التنموي القومي المكمل له.

أهمية البحث Research Importance:

تكمن أهمية التخطيط التنموي الاقليمي بوصفه تخطيطاً تكاملياً يعمل على توجيه وتنظيم السياسات بصورة عامة بمختلف أنواعها، وبما يمثله من منطلق لتحقيق التنمية المستدامة، والمتوازنة في بعديها المكاني والزمني ، الذي يتطلب وضع خطة تنموية مناسبة لكل اقليم تصب في تحقيق أهداف التخطيط التنموي الاقليمي اولاً والقومي ثانياً .

مشكلة البحث Research Problem:

تكمن مشكلة البحث في غياب دور التخطيط الاقليمي في الاستثمار الامثل للموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أي أن التخطيط الاقليمي لا يزال حديث العهد ولم يرق الى المستوى المطلوب في وضع الخطط الاقليمية المتكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق .

فرضية البحث Research Assumption:

ينطلق البحث من فرضية مفادها "أن تبني خيار التخطيط التنموي الاقليمي في العراق سوف يؤدي الى تقليص الفوارق بين الاقاليم "

أهداف البحث Research Objective :

يهدف البحث الى ما يأتي :-

- ١- الوقوف على اهم المفاهيم المتعلقة بالتخطيط التنموي الاقليمي.
- ٢- دراسة وتحليل واقع تنمية الاقاليم في العراق.
- ٣- تحديد رؤية استشرافية حول التخطيط التنموي الاقليمي في العراق واهم التوجهات المستقبلية.

المبحث الأول: التخطيط التنموي الاقليمي إطار مفاهيمي:

المطلب الاول: مفهوم التخطيط التنموي الإقليمي:

أولاً: مفهوم التخطيط:

لا يخرج مفهوم مصطلح التخطيط عن المفاهيم النسبية للمصطلحات العلمية الاخرى والتي هي ذات مضامين واسعة في مجالاتها النظرية والتطبيقية ، اذ يختلف الباحثون في تحديد المفاهيم كل حسب تخصصه واتجاهاته وخلفياته الفكرية والايولوجية والانتماءات الاخرى سواء كانت حضارية او قومية او دينية ،^١ حيث بين فريدمان مفهوم التخطيط على انه طريقة تفكير وأسلوب عمل منظم لتطبيق أفضل الوسائل المعرفية من اجل توجيه وضبط عملية التغيير الراهنة بقصد تحقيق أهداف واضحة ومحددة ومتمق عليها،^٢ ويعرف التخطيط كمفهوم أيضا على انه اسلوب او منهج يهدف الى حصر ودراسة كافة

الامكانيات والموارد المتاحة في الاقليم او الدولة او اي موقع اخر على كافة المستويات ابتداء من الشركة وحتى المدينة او القرية او الاقليم او الدولة، وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والامكانيات لتحقيق الاهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا : مفهوم الاقليم :- وهو اصطلاح يستخدمه الجغرافيون للتعبير عن اي جزء من سطح الارض متجانس داخليا ببعض الصفات والمميزات الواضحة التي تجعله يختلف عن ما يجاوره من الاجزاء الاخرى وبتعبير اخر يتفق الجغرافيون في تعريفهم للإقليم " على انه ذلك الجزء من سطح الارض الذي يحتل مساحة محددة تتميز بدرجة من التجانس الداخلي تميزه عن غيره من الاجزاء المجاورة له " ،^٣. اما راي الباحثة فيمكن اعطاء مفهوم للإقليم "وهو عبارة عن رقعة من الارض تتوفر فيها خصائص تميزها عن باقي اجزاء سطح الارض".

ثالثا: مفهوم التخطيط الإقليمي :-

ينبثق التخطيط الإقليمي من التخطيط القومي الشامل، ويحدد الخطوط العريضة التي توجه نحو الإقليم وتطوره اقتصادياً واجتماعياً خلال الفترة المحددة لتنفيذ المخطط ، ويتم ذلك عن طريق الترابط والتكامل بين ما تسفر عنه الدراسات للعديد من العناصر الأساسية الخاصة بكل إقليم كالبينة الطبيعية ومصادر الطاقة والموارد البشرية وما إلى ذلك ، والتخطيط الإقليمي هو أسلوب علمي لحل مشاكل الإقليم اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً، "وترى كونيرز "Conyers" بأن التخطيط الإقليمي نوع من أنواع التخطيط التنموي الذي يركز فقط على اقليم معين أكثر من تركيزه على قطاع اقتصادي او مشروع محدد ، وهو يهدف الى تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذا الاقليم وازالة جميع العقبات التي تعترض ذلك^٤

رابعا : مفهوم التخطيط التنموي الإقليمي :-

لا يوجد اتفاقاً ما بين الباحثين على تعريف محدد لمفهوم التخطيط التنموي وان كان هناك اجماع غير مباشر على محتوى هذا المفهوم في مستوياته ومراحله المختلفة ، على الرغم من اختلاف الزوايا التي تتناول هذا المفهوم ، ويعتبر تعريف واترسون للتخطيط التنموي التعريف الاكثر شمولا حيث يعتبره "

مجموعة جهود واعية ومستمرة تبذل من قبل حكومة ما لزيادة معدلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، والتغلب على جميع الاجراءات المؤسسية التي من شأنها ان تقف عائقا في وجه تحقيق هذه الاهداف " ،^٥
المطلب الثاني:- أهداف التخطيط الاقليمي .

يهدف التخطيط الاقليمي الى خلق نوع من التوازن بين الاقاليم والتخلص من ظاهرة الاختلال الاقليمي ويكون ذلك عن طريق تضيق الفجوات بين المناطق المختلفة ،^٦ وبهذا يساعد التخطيط الاقليمي على استثمار الموارد وحل الكثير من المشاكل المختلفة التي تعاني منها القطاعات او الاقاليم مثل الاختناقات السكانية وسوء احوال المعيشة وانخفاض مستويات الدخل وان الاهداف الاساسية التي يحققها التخطيط التنموي الاقليمي هي:^٧

١. يحدد امكانيات كل اقليم من الاقاليم ومقدار مساهمته في التنمية الاقتصادية .
٢. يؤدي الى تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.
٣. تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لما يوفره من فرص عمل ودخول جديدة تساهم في زيادة الطلب على المنتجات المحلية.
٤. توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات الاجتماعية للإقليم اذ ان هدفه لا يقتصر على تحديد المشاريع الصناعية والزراعية في الاقاليم فقط بل يشمل ايضا على توفير الخدمات الاجتماعية اضافة الى تنمية الاقليم وتطويره.^٨
٥. احداث حالة التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الاقاليم ضمن استراتيجية واهداف التخطيط القومي الشامل.^٩

المطلب الثالث:- وظائف التخطيط التنموي الاقليمي .
تشكل عملية التخطيط الخطوة الأولى على طريقة التنمية وتتمثل فعاليتها في عدد من الخطوات المتسلسلة والمتراصة كما يأتي :^{١٠}

- إجراء الدراسات التفصيلية والمسحية للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة والكامنة وتحديد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.
 - إعداد الإطار العام للخطة بتحويل المشكلات إلى أهداف محددة وقابلة للقياس وكذلك رسم السياسة التنموية بوضوح.
 - تحديد البرامج والمشاريع المراد تنفيذها لتحقيق الأهداف وكذلك تحديد الفترة الزمنية اللازمة لذلك.
 - تقدير الاحتياجات المالية ورصد الموازنات اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع.
 - استصدار قانون الخطة وإقرارها بشكل رسمي من قبل الدولة وتحديد هيئات التخطيط المسؤولة عن تنفيذها ومتابعتها.
 - مراجعة الخطة بشكل نهائي وتفصيلي وتنفيذ البرامج والمشاريع حسب الخطة وبمشاركة المجموعات المستهدفة.
 - متابعة وتقييم برامج ومشاريع الخطة وبشكل يضمن تحقيق الأهداف المنشودة.
- المطلب الرابع: معوقات التخطيط الإقليمي :-
- يواجه تطبيق التخطيط الإقليمي في كثير من الدول مجموعة كبيرة من المعوقات التي تحول دون تطبيقه تارة وتؤدي الى عدم تحقيقه للأهداف المنشودة في حالة تطبيقه تارة اخرى واهم هذه المعوقات يمكن تلخيصها في ما يأتي :^{١١}
- ١- غياب الوعي الحقيقي بأهمية التخطيط الإقليمي كوسيلة للتغلب على كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية عند السكان وصناع القرار من سياسيين واداريين ومخططين .
 - ٢- عدم وجود استراتيجيات وسياسات واضحة ومحدودة للتنمية الإقليمية.
 - ٣- اهمال البعد المكاني في عمليات التخطيط المركزية وبالتالي عدم الاخذ بالتخطيط الإقليمي .
 - ٤- عدم توفر قواعد بيانات ومعلومات للمستوى الإقليمي في كثير من الدول الامر الذي لا يسمح بأعداد خطط إقليمية.

- ٥- غياب المشاركة الشعبية الحقيقية والفعالة في عمليات التخطيط التنموي بشكل عام.
 - ٦- غياب الهياكل المؤسسية التي تربط الوحدات المحلية مع الاقليمية مع الوطنية .
- غياب الكوادر التخطيطية والفنية المدربة والمؤهلة لأعداد خطط التنمية الاقليمية سواء اكان ذلك على المستوى الوطني ام الإقليمي.

المبحث الثاني: واقع تنمية الاقاليم في العراق:

المطلب الاول: برنامج تنمية الاقاليم " دليل التنمية المكانية " في العراق:

نال البعد المكاني للتنمية اهتماما ملحوظا في عقد السبعينات ولغاية منتصف الثمانينات من القرن الماضي حيث أكدت خطط التنمية على مبدا نشر التنمية خارج مراكز المدن الرئيسية وتمثل اثر هذا التوجه بأنشاء دائرة تعني بالبعد المكاني للتنمية وهي هيئة التخطيط الاقليمي عام 1971 وتهدف التنمية المكانية بالدرجة الاساس الى توزيع ثمار عملية التنمية بشكل متوازن وعادل بين الاقاليم ومحافظة البلد الواحد وكذلك تسعى الى تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين الاقاليم من جهة وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة اخرى وذلك من خلال الاستغلال الامثل والكفوء للإمكانات والمزايا النسبية المتوفرة في كل منطقة ،^{١٢} ويتميز اسلوب التخطيط المكاني بما يأتي :^{١٣}

- ١- يوازن بين معياري العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في توزيع الاستثمارات وثمار التنمية في مناطق البلد الواحد .
- ٢- يفرض من خلال تطبيقه السليم منظومة حضرية موزعة بشكل هرمي مقبول لها مدلولات ايجابية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا .
- ٣- يركز على الميزة النسبية في توزيع الانشطة والفعاليات الاقتصادية بين الاقاليم والمحافظة مما يعظم عوائد استغلال الموارد المتاحة .

المطلب الثاني:- التخصيصات الاستثمارية لتنمية الأقاليم في العراق:

إن برنامج تنمية الأقاليم يعد خطوة رائدة وجدية على طريق تطبيق مبادئ اللامركزية في الإدارة والتخطيط فمن خلال هذا البرنامج يتم إعطاء دور اكبر للسلطات المحلية والتخطيطية بالمحافظات في عملية إدارة شؤون محافظاتنا وتخفيف العبء عن الحكومة المركزية بالشكل الذي يجعلها تتفرغ لأداره العملية التنموية الشاملة والوطنية في البلد ككل وتكمن أهمية هذا البرنامج في جوهرية مهمة مفادها ان السلطات المحلية في المحافظات ادري بشؤون ومتطلبات واحتياجات وإمكانيات محافظاتنا فبالتالي تعد هي الجهة الأفضل من حيث توفير تلك المتطلبات والاحتياجات واستغلال تلك الإمكانيات بالشكل الأفضل ، ويعتمد برنامج تنمية الأقاليم بصفة أساسية على استقطاع نسبة معينة من مجموع الموازنة الاستثمارية العامة توضع تحت تصرف الحكومات المحلية في محافظات العراق (ما عدا محافظات اقليم كردستان تصرف هذه المبالغ في دفع عجلة التنمية المكانية في المحافظات وإزالة حالات التباين المكاني بين محافظات العراق ككل او بين مناطق المحافظة الواحدة وأن نسبة أو حصة كل محافظة مشمولة بهذا البرنامج تحددتها عدد السكان في المحافظة بالدرجة الأساس.

تتوزع هذه التخصيصات لكل محافظة بشكلين أساسيين مكانيا وقطاعيا بالنسبة للبعد المكاني فهو توزيع التخصيصات على الوحدات الإدارية للمحافظة والتي تتكون من الاقضية والنواحي، إما التوزيع القطاعي فهو توزيع اقتصادي بالدرجة الأساس يستهدف توزيع التخصيصات على القطاعات الاقتصادية الأساسية وهي (الزراعة، الصناعة، النقل والاتصالات، المباني والخدمات، التربية والتعليم) بهدف دفع عجلة التنمية فيها بالشكل الذي يساهم في تحقيق متطلبات التنمية الوطنية بشكل عام والتنمية الإقليمية بشكل خاص^{١٤}. وقد تم ولادة البرنامج في عام ٢٠٠٦ ويتم بموجبه تخصيص مبالغ استثمارية لمشاريع تنمية الاقاليم ضمن الموازنة الاستثمارية الاتحادية مولداً بيئة جاذبة لتخطيط ابعاد التنمية المحلية المستدامة ويهدف هذا البرنامج الى:^{١٥}

١- تقليص التفاوت المكاني بين المحافظات.

- ٢- اعتماد مبدأ الميزة النسبية عند تنبيه للمشاريع التنموية.
 - ٣- دمج مبدأي العدالة والكفاءة عند توزيع تخصيصات الاستثمار.
 - ٤- الحد من ارتفاع مستويات الحرمان والفقر بين سكان المحافظات لأنها تعد اسباباً حقيقية لتنمية مشوهة وحراكاً سكانياً غير منظم مما أدى الى ظهور نمط لتوزيع السكان مكانياً يميل لصالح مراكز النمو الاقتصادي متمثلاً ذلك بالعلاقة الطردية بين مستوى التحضر ومستوى التنمية.
- وكذلك ان نشر الاستثمارات منذ منتصف السبعينات بدأ يأخذ بعداً مهماً في اعادة هيكلية التنمية المكانية ووسيلة لتقليل الفوارق التنموية بين المحافظات وبين الريف والحضر ونشر الصناعات والتنمية الزراعية على عموم محافظات العراق.
- وقد خصصت الموازنة العامة لعام 2019 حوالي (20000000000) ترليون دينار وذلك لأعمار وتنمية المشاريع في المحافظات كافة على ان يتم التوزيع بحسب عدد سكان كل محافظة وينفذ على النحو الاتي:^{١٦}
- أ- على المحافظ تقديم خطة إعمار المحافظة والأقضية والنواحي التابعة لها المصادق عليها من مجلس المحافظة اعتماداً على الخطط الموضوعة من مجالس الأقضية والنواحي الى وزارة التخطيط الاتحادية لغرض دراستها والمصادقة عليها على أن تراعى المناطق الأكثر تضرراً داخل المحافظة وعلى أن توزع تخصيصات المحافظة على الاقضية والنواحي المرتبطة بها بحسب النسب السكانية بعد استبعاد المشاريع الاستراتيجية التي تستفيد منها أكثر من ناحية أو قضاء على ان ألا تزيد تخصيصات المشاريع الاستراتيجية الجديدة على (15%) من تخصيصات المحافظة وعلى وزيرى المالية والتخطيط الاتحاديين صلاحية اجراء المناقلة بنسبة (5 %) من تخصيصات مشاريع تنمية الأقاليم الى تخصيصات استراتيجية التخفيف من الفقر.
 - ب- يتولى المحافظ حصراً تنفيذ خطة الإعمار المقررة ويتولى مجلس المحافظة مسؤولية مراقبة التنفيذ.

وقد خصصت الموازنة العامة نسبة (70 %) من تخصيصات تنمية الاقاليم للمشاريع المستمرة ونسبة (30%) من المشاريع الجديدة يستثنى من ذلك المحافظات المحررة وتكون نسبتها (50%) من تخصيصات تنمية الاقاليم للمشاريع المستمرة ونسبة (50%) الى المشاريع الجديدة.

المطلب الثالث:- المعوقات والتحديات التي تواجه التخطيط التنموي الاقليمي في العراق
لقد واجه الاقتصاد العراقي العديد من المعوقات والمشاكل التي تراكمت خلال الاعوام الخمس والعشرين الماضية والتي اعاقت نموه بل ادت الى تراجع وانهاره ولم يستخدم القائمون على السياسة المالية والنقدية في العراق اية معالجات واقعية للمشاكل التي بدأت بالتراكم منذ نشوب الحرب العراقية الايرانية مروراً بحرب الكويت والعقوبات الاقتصادية ولا يعود السبب في ذلك الى عدم قدرة المختصين في ايجاد تلك الحلول وانما نتيجة للقرار السياسي الذي يبدو انه قد اصر على التطبيقات العقيمة لسياساته الاقتصادية التي زادت الامر سوءاً ، ولهذا فقد عانى الاقتصاد العراقي من تحديات واشكاليات واسعة وذلك لأسباب داخلية واخرى خارجية فهو لا يزال اقتصاد ريعي على الرغم من توفر الموارد والامكانيات المتاحة فيه^{١٧} حيث هنالك مجموعة من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والامنية التي تواجه التخطيط التنموي الاقليمي في العراق ويمكن حصر اهم هذه المعوقات :

اولاً : المعوقات الاقتصادية :- وهي مجموعة من المعوقات التي تعيق الخصائص الهيكلية المرتبطة بالاقتصاد العراقي وحالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي فضلاً عن ذلك اعتماد الموازنة العامة على واردات النفط بشكل اساسي نتيجة لتعثر السياسة الاقتصادية المطلوبة لتنويع مصادر الاقتصاد وانخفاض الايرادات المالية غير النفطية مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات الخارجية لأسعار النفط الخام عالمياً اضافة الى ضعف تطبيق الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة وغياب الضوابط والمعايير المتعلقة بأنواع واهمية الموارد والسلع المستوردة التي يحتاجها البلد والاسواق المحلية ،^{١٨} وان اعتماد الاقتصاد على مورد واحد فقط تجعله غير قادر على توفير فرص عمل وذلك في ظل محدودية

الارتباطات الامامية والخلفية للقطاع المهيمن (النفط) لذا تتفاقم معدلات البطالة ويعجز الاقتصاد عن توليد فرص العمل حيث اصبحت القطاعات الاخرى المستوعبة للعمالة تابعة لقدرة الاقتصاد النفطي على توفير موارد مالية فائضة عن حاجته .^{١٩}

ثانيا المعوقات الاجتماعية :- عانى العراق من مجموعة من المعوقات التي لا تقل جسامة وخطورة على المجتمع وعلاقاته وعلى الاقتصاد وقدراته وعلى الانسان وسبل الارتقاء ومن اهم هذه المعوقات هي البطالة والتضخم والفقر وغيرها من المعوقات التي تؤثر على الاقتصاد العراقي :^{٢٠}
ثالثا: المعوقات الأمنية:-

ارتبط هذا التحدي بانهيار مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية وتراجع دور النظام القانوني بعد انهيار الحكومة بجميع مؤسساتها وتحول العراق إلى دولة محتلة عام 2003 وما رافق عملية الاحتلال من فوضى في إدارة المؤسسات وكذلك فشل في حماية حدود العراق ،^{٢١} لذلك فان توفير الامن والامان من الأولويات التي تقع على عاتق الدولة ولا يقتصر هذا على توفير الامن للمواطنين فقط بل يتعدى الى بسط الامن وتوفير البيئة الأمنية الملائمة للتعايش السلمي ونشر روح الطمأنينة في جميع مجالات الحياة اضافة الى تأثر الحركة التجارية والاقتصادية في حال حدوث تداخل في الجانب الامني.^{٢٢}

وخلاصة القول: إنه من وجهة نظر تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية انه يصعب النهوض باقتصاد العراق وكذلك إعادة اعمارهِ وتنميته ومن ثم استعادته لدوره الإقليمي بمعزل عن توفر الأمن ولاستقراره الداخلي كشرط ضروري لذلك، ومن بين أهم المحاور المهمة التي ينبغي الأخذ بمعالجاتها: عدالة توزيع الثروة النفطية في العراق على أساس الفرد الواحد والكثافة السكانية وليس على أساس محافظة الوفرة النفطية او الاقليم او غير ذلك، وهذه قد تكون بداية لحل مشكلات سياسية كثيرة ، كما أن التغييرات والاصلاحات التي يطلبها اقتصاد قوي في العراق هو رهن بجدية الاصلاحات الداخلية ثم مدى الزام العراق للجامعة العربية وللدول المجاورة بالتعاون معه فيها، ولا بد من آلية حكم تتكفل بالقضاء على أخطر

مشكلة اقتصادية فاشلة في البلاد وهي الفساد بكل أشكاله الادارية والكلية وان يتكفل الحكم بالسياسات والبرامج الاقتصادية التي تكون معلنة وشفافة قبل إقرارها، بحيث تكون مدعمة من قبل ذوي الاختصاص في المجتمع المدني فضلا عن المؤسسات الرسمية ومن البرلمان الوطني وفق ركائز الحكم.

المطلب الرابع : معالجة المعوقات التي تواجه التخطيط التنموي الاقليمي في العراق:-

من كل ما سبق يمكننا صياغة مجموعة من النقاط التي من شأنها معالجة المعوقات التي تواجه التخطيط التنموي الاقليمي في العراق والارتقاء به وخلق فرص تنمية حقيقية من خلال تهيئة البنية التحتية الملائمة وتشجيع الاستثمار العام والخاص وتنويع بنية الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال مجموعة من المقترحات المستقبلية الملائمة لمعالجة المعوقات التي تواجه التخطيط الاقليمي في العراق ومن اهمها ما يأتي :

١. استحداث دوائر تخطيطية اقليمية على مستوى المحافظات لقيام بمهمة دراسة واقتراح المشاريع المختلفة المراد تنفيذها ومتابعة تنفيذها فضلا عن التعاون مع الدوائر ذات العلاقة في المحافظة وبالأخص دائرة الاحصاء للحصول وبشكل مستمر على أبرز المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية وبناء قاعدة بيانات شاملة عن المحافظة للاستناد اليها في اقتراح المشاريع والبرامج المختلفة ضمن أولويات محددة.

٢. تبني النهج التخطيطي ذات البعد الاستراتيجي التنموي المحلي لدى صناع القرار في مجلس المحافظة وممثلي المجالس البلدية والدوائر القطاعية والمستند الى المشاركة المجتمعية والقائم على التحليل الاستراتيجي للفرص والامكانيات والصعوبات والتحديات في المحافظة وتحديد الاولويات التنموية فيها.

٣. تفعيل دور مديرية التخطيط الموجودة في كل محافظة من قبل الحكومة المركزية اولا متمثلة بوزارة التخطيط والتعاون الانمائي وثانيا من قبل الحكومة المحلية للمشاركة في وضع الخطط التنموية ومتابعة

- المشاريع والتعاون مع دوائر واجهزة الدوائر لدراسة وتدقيق المشاريع المختلفة المزمع انجازها والاستفادة من الدراسات والبحوث التي تعد من قبل المديرية في مجال التنمية والتخطيط الاقليمي .
٤. ضرورة العمل على الربط الصحيح بين التخصيصات المالية لمشاريع تنمية الاقاليم وعدد السكان في عموم المحافظة من جهة والحاجة الفعلية للخدمات المختلفة من جهة أخرى ،
٥. عدم التركيز على عامل السكان فقط في توزيع الاستثمارات بين المحافظات بل يجب اخذ معايير اخرى مثلا درجة المحرومية التي تعاني منها المناطق الاقل تطورا والاكثر تخلفا وفقرا.
٦. اعداد وتدريب وتطوير وتأهيل الكوادر التي يقع على عاتقها مهمة ووضع الخطط وتنفيذ وتقييم المشاريع من الناحية الفنية والادارية والقانونية وتطبيق مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب
٧. ضرورة وضع استراتيجيات ورؤى مستقبلية لجميع المحافظات لتحديد احتياجاتها الفعلية وايجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها وذلك لوضع منهجية علمية تعطي نتائج سريعة ولملموسة تغير من الواقع الاقتصادي الذي تعانيه المحافظات والاقاليم.
٨. تنويع الاقتصاد العراقي وعدم اقتصار الاعتماد على النفط فقط ومحاولة تطوير قطاع الزراعة والصناعة والسياحة والارتقاء بخدمات المياه والمواصلات والصرف الصحي وتحسين مستوى هذه الخدمات.

الاستنتاجات:

١. إن من ابرز معوقات عملية التخطيط التنموي الإقليمي هي غياب الوعي الحقيقي بأهمية التخطيط التنموي الإقليمي وعدم وجود استراتيجيات وسياسات واضحة ومحددة للتنمية الإقليمية وعدم توافر قواعد بيانات على المستوى الإقليمي ، فضلاً عن غياب المشاركة الشعبية الحقيقية والفعالة فيها وغياب الهياكل المؤسسية لربطها مع المستوى الوطني والقومي ، مع تشخيص غياب الملاكات التخطيطية والفنية المؤهلة لإعداد خطط التنمية الإقليمية سواء على المستويين الوطني او الإقليمي .

٢. أن التخطيط التنموي الإقليمي ليس مجرد تقسيماً على أسس الحجم الأنسب فحسب، بل اتفاق هذه الوحدات مع حقائق المجتمع وانبثاقها تلقائياً من علاقاته وارتباطاته واشتمالها على وحدات كاملة من الشعور الاجتماعي وتمثيلها للحياة المشتركة في وحدة اقتصادية محددة تتبع الوعي والمشاعر الإقليمية ضمن حدود جغرافية واضحة .

٣. لا يصح عملياً نقل صيغة خطة إقليمية بذاتها واستخدامها في إقليم آخر، وإن تتبع الخطة من دراسة فعلية لحاجات الإقليم وطبيعته الخاصة .

٤. بروز مشكلة التباين في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية هي إحدى المشاكل التي يعاني منها العراق مما يجعل التخطيط الإقليمي امراً في غاية الأهمية .

٥. نستنتج مما تقدم وجود عدد كبير من الأسس الدستورية الخاطئة التي تضاف إلى مشاكل العراق والتي يتم معها خلق فوضى عارمة من الممكن معها أن تتجه الكثير من المحافظات العراقية إلى تشكيل الأقاليم كأجراء احترازي من جراء الظلم والتهميش وسوء التوزيع لعوائد الثروات العامة .

التوصيات:

١. تحسين الوضع الامني من اجل استقطاب الاستثمارات الاجنبية وتخفيف من معدلات البطالة، وكذلك قيام الدولة بوضع استراتيجية لمكافحة البطالة والتضخم من خلال العمل الجاد لأعمار العراق وتشغيل العاطلين عن العمل وتعجيل الدورة الاقتصادية

٢. ضرورة إشراك الوزارات والجهات المعنية بعملية التخطيط التنموي الإقليمي ، بشرط وجود مرجعية واحدة للتنسيق فيما بين هذه الجهات ذات المصالح المتضاربة أحياناً بما يضمن التوازن بين القطاعات المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة من جهة ، وبما يضمن التكامل والتنسيق الأفقي وعدالة التوزيع ما بين المحافظات من جهة أخرى .

٣. استحداث دوائر تخطيطية إقليمية على مستوى المحافظات للقيام بمهمة دراسة واقتراح المشاريع المختلفة المراد تنفيذها ومتابعتها والتنسيق مع دوائر الإحصاء لتوفير قواعد البيانات الشاملة المطلوبة للاستناد إليها في اقتراح المشاريع
٤. تبني أسلوب تنموي شامل في أبعاده المكانية اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً وبيئياً لمواجهة المشاكل الناجمة عن التحضر المفرط غير المخطط والتفاوت التنموي .
٥. إعادة تصحيح نمط التوزيع المكاني لاستثمارات خطط التنمية الإقليمية على وفق معايير التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية .
٦. العمل على إيجاد محاور تنموية جديدة من أجل تحقيق التوازن في توزيع المستعمرات البشرية وإيجاد تسلسل هرمي للمدن والمراكز الحضرية على هذه المحاور، وإيجاد مناطق بديلة للمناطق الصحراوية ومدى ملائمتها لتوزيع الأنشطة والفعاليات المستقبلية .

الهوامش:

- ١ سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الاقليمي نظرية - توجه - تطبيق، بغداد ، بيت الحكمة، ١٩٨٩، ص١٢.
- ٢ محمد دلف احمد الدليمي، محمد جواد عباس، التخطيط والتنمية الاقليمية اسس نظرية ودراسات تطبيقية، ط١، الاردن ، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ٢٠١٥، ص١٣.
- ٣ عدنان مكي عبد الله ، فلاح جمال العزاوي ، التنمية والتخطيط الاقليمي ، ط ١، جامعة الموصل ، دار الكتب ، ١٩٩١، ص٨٨.
- ٤ د عثمان محمد غنيم ،مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي ، ط٣، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥ ، ص ٥٠.
- ٥ عثمان محمد غنيم ،مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي ،مصدر سابق ،ص ٤٠.
- ٦ صبا طه ، التخطيط الاقليمي ، جامعة الموصل ، كلية الهندسة الاولى ، قسم هندسة العمارة ، ٢٠١٦ ، ص ٦٤ ،
<https://www.muhammadharaty.com>
- ٧ محمد حسين شعاع، التخطيط الاقليمي ودوره في تكوين الفيدراليات ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة واسط-كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٢ ، متاح على الموقع الالكتروني <https://www.iasj.net>.
- ٨ عدنان مكي عبد الله البدرابي ،د فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية والتخطيط الاقليمي ، ط١، المكتبة الوطنية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦٣.
- ٩ عايد خطاب ،سلسلة محاضرات منشورة ،مصر ، جامعة عين الشمس ، ١٩٨٩.
- ١٠ عثمان محمد غنيم ، مصدر سابق، ص٤٠
- ١١ عثمان محمد غنيم، مصدر سابق، ص ٦١ .
- ١٢ سحر كريم كاطع ، واقع التنمية المكانية في محافظة القادسية وفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القادسية -كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٣ ، ص١.
- ١٣ جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2013-2017 ، ص٢٠١.
- ١٤ عمار عبد العظيم شكر ، تقويم كفاءة تنفيذ الحكومات المحلية لبرنامج تنمية الاقاليم وتحديد الادوار التنموية للحكومة المحلية ،وزارة التخطيط ، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ،بغداد ، ٢٠١٧، ص ٦١-٦٢.

- ١٥ وفاء جعفر المهدي ، اللامركزية الادارية والتنمية المحلية المستدامة في العراق ... قيود التنفيذ وخيارات التدخل ،بغداد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥ ، ص٣.
- ١٦ جمهورية العراق ، جريدة الوقائع العراقية ، قانون رقم (1) الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٩ ، العدد ٤٥٢٩ ، ٢٠١٩ ، ص٣.
- ١٧ علي عبد الهادي سالم ، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ،جامعة الانبار ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٤ ، العدد ٩ ، ٢٠١٢ ، ص١.
- ١٨ عبد المطلب محمد عبد الرضا ، اهم التحديات التي تواجه التنمية الوطنية في العراق ، الهيئة الاستثمارية العراقية للأعمار والتطوير ، شبكة النبا المعلوماتية ، ٢٠١٩ ، www.annabaa.org
- ١٩ جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩ .
- ٢٠ كمال البصري، التحديات الاقتصادية الحالية واستراتيجية المرحلة القادمة ٢٠١٠-٢٠١٤ ،المعهد العربي للإصلاح الاقتصادي ، ٢٠١٠ ، ص٥.
- ٢١ فلاح خلف الربيعي ، تحديات عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي، مصدر سابق.
- ٢٢ ناجي ساري فارس ،التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق وسبل معالجتها ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي/جامعة البصرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الثالثة عشر المجلد الاول ، العدد ٣٧ ، ٢٠١٦ ، ص٨٤ - ٨٩.
- المراجع:**
- (١) جمهورية العراق ، جريدة الوقائع العراقية ، قانون رقم (1) الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٩ ، العدد ٤٥٢٩ ، ٢٠١٩ .
- (٢) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩ .
- (٣) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2013-2017 .
- (٤) سحر كريم كاطع ، واقع التنمية المكانية في محافظة القادسية وافاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القادسية -كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٣ .
- (٥) سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الاقليمي نظرية - توجه - تطبيق، بغداد ، بيت الحكمة، ١٩٨٩.

- ٦) صبا طه ، التخطيط الاقليمي ، جامعة الموصل ، كلية الهندسة الاولى ، قسم هندسة العمارة ، ٢٠١٦ ،
<https://www.muhadharaty.com>
- ٧) عايد خطاب ،سلسلة محاضرات منشورة ،مصر ، جامعة عين الشمس ،١٩٨٩ .
- ٨) عبد المطلب محمد عبد الرضا ، اهم التحديات التي تواجه التنمية الوطنية في العراق ، الهيئة الاستثمارية العراقية
لأعمار والتطوير ، شبكة النبا المعلوماتية ، ٢٠١٩ ، www.annabaa.org
- ٩) عثمان محمد غنيم ،مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي ،ط٣، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع،٢٠٠٥
- ١٠) عدنان مكي عبد الله ، فلاح جمال العزاوي ،التنمية والتخطيط الاقليمي ، ط ١،جامعة الموصل ، دار الكتب
،١٩٩١ .
- ١١) علي عبد الهادي سالم ، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ،جامعة الانبار، مجلة جامعة الانبار
للعوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٤ ، العدد ٩ ، ٢٠١٢ .
- ١٢) عمار عبد العظيم شكر ، تقويم كفاءة تنفيذ الحكومات المحلية لبرنامج تنمية الاقاليم وتحديد الادوار التنموية للحكومة
المحلية ،وزارة التخطيط ، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ،بغداد ، ٢٠١٧ .
- ١٣) فلاح خلف الربيعي ، تحديات عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي، مصدر سابق.
- ١٤) كمال البصري، التحديات الاقتصادية الحالية واستراتيجية المرحلة القادمة ٢٠١٠-٢٠١٤ ،المعهد العربي للإصلاح
الاقتصادي ، ٢٠١٠ .
- ١٥) محمد حسين شعاع، التخطيط الاقليمي ودوره في تكوين الفيدراليات ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة واسط-كلية
الادارة والاقتصاد ،٢٠١٢، متاح على الموقع الالكتروني <https://www.iasj.net>
- ١٦) محمد دلف احمد الدليمي، محمد جواد عباس، التخطيط والتنمية الاقليمية اسس نظرية ودراسات تطبيقية، ط١،
الاردن ، مؤسسة دار الصادق الثقافية،٢٠١٥،ص١٣ .
- ١٧) ناجي ساري فارس ،التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق وسبل معالجتها ، مركز دراسات البصرة
والخليج العربي/جامعة البصرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الثالثة عشر المجلد الاول ، العدد ٣٧ ،
٢٠١٦ ، ص٨٤ - ٨٩ .

١٨) وفاء جعفر المهداوي ، اللامركزية الادارية والتنمية المحلية المستدامة في العراق ... قيود التنفيذ وخيارات التدخل ، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥ ، ص٣.